

Distr.: Limited
26 September 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التاسعة والخمسون

جنيف، ١٧-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التاسعة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ١٧ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

المحتويات

الصفحة

٢ موجز الرئيس
٢ التنمية الاقتصادية في أفريقيا: التحول الهيكلي والتنمية المستدامة في أفريقيا



موجز الرئيس

التنمية الاقتصادية في أفريقيا: التحول الهيكلي والتنمية المستدامة في أفريقيا

(البند ٦)

١- كُرِّست الجلسة الصباحية لتقديم ومناقشة تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٢، الذي ركَّز على مسألة التحول الهيكلي والتنمية المستدامة في أفريقيا. وسلّمت معظم المجموعات الإقليمية على نطاق واسع بأهمية التقرير وبأنه جاء في الوقت المناسب في أعقاب مؤتمر ريو+٢٠ وفي سياق المناقشة الجارية حالياً بشأن بناء الاقتصادات الخضراء وسبل الانتقال إليها.

٢- وأعد التقرير استناداً إلى تقرير العام الماضي الذي تناول أهمية وجود سياسة صناعية جديدة في أفريقيا، وسلّط الضوء على حتمية أن تسلك أفريقيا مسار التحول الهيكلي من خلال التصنيع ليتسنى لها تعزيز الدخل، وتوليد فرص العمل، وتقليص أوجه الضعف حيال الأزمات، والحد من الفقر. لكن التحول الهيكلي يمكن أن يؤدي أيضاً إلى استخدام أكثر كثافة للموارد، الأمر الذي يمكن بدوره أن يتسبب في تأثيرات بيئية سلبية وفي استخدام غير مستدام للموارد. ويركز تقرير هذا العام على الكيفية التي يمكن بها لأفريقيا أن تجد حلاً لمعضلة الجمع بين السعي نحو التحول الهيكلي وتعزيز الاستدامة البيئية. ولعل الرسالة الرئيسية التي ينطوي عليها التقرير تكمن في أن أفريقيا يمكن أن تُوفَّق في تجاوز هذه المعضلة من خلال اتباع استراتيجية تحول هيكلي مستدام تقوم على الفصل النسبي بين استخدام الموارد والتأثيرات البيئية الناتجة عن النمو.

٣- وأوضح عدة مشاركين أنه رغم أداء أفريقيا المذهل من حيث نسبة نموها الاقتصادي خلال السنوات العشر الماضية، فهي لا تزال تواجه تحديات هامة يتعين التصدي لها، ألا وهي بناء القدرات الإنتاجية، وتحقيق الأمن الغذائي والطاقي، ومواجهة التقلبات في أسعار السلع الأساسية، والحد من ارتفاع نسب البطالة بين الشباب والفقراء. واعتبروا أن اعتماد أفريقيا على الاستثمار الأجنبي المباشر يظل استراتيجية هامة في سياق التصدي لهذه التحديات.

٤- وهنأ العديد من المشاركين الأونكتاد على تقريره ونوعية تحليله، معربين عن مشاطرتهم الرأي القائل بأن التحول الهيكلي المستدام يمكن أن يتيح إطاراً تنفيذياً وجيهاً يفيد البلدان الأفريقية في الانتقال نحو اقتصادات أكثر ملاءمة للبيئة. وشددوا على أن مساهمة البلدان الأفريقية في تغير المناخ تبقى ضئيلة وأن البلدان المتقدمة ينبغي أن تسعى إلى بلوغ الفصل المطلق بين النمو والتأثير على البيئة مع دعم أفريقيا على صعيد التكيف مع تغير المناخ والدخول في مسار التحول الهيكلي المستدام. ويمكن لهذا الدعم المقدم من البلدان المتقدمة أن يتجسد في نقل التكنولوجيا، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وفتح أسواق بلدان الشمال،

وبناء القدرات. واعتُبر أن مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة هو الإطار التوجيهي الذي يحكم مختلف التزامات البلدان المتقدمة والنامية.

٥- وقال مشاركون آخرون إن التقرير كان صائباً في الإشارة إلى ضرورة معالجة المشاكل البيئية باعتبارها مشكلة تنمية، ودعوا الأونكتاد إلى مساعدة البلدان الأفريقية في تنفيذ التوصيات السياساتية الواردة في التقرير. وإضافة إلى ذلك، ذُكر أن الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية ينبغي ألا تتخذ ذريعة لتقليص المساعدات وكبح نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية. وأشار العديد من المشاركين إلى أن التعاون بين بلدان الجنوب حتى وإن كان يتيح لأفريقيا التدريب والتكنولوجيا اللذين تحتاج إليهما لتعزيز التحول الهيكلي المستدام، فمثل هذا التعاون ينبغي ألا يعتبر بأي حال من الأحوال بديلاً عن التعاون بين الشمال والجنوب. ودعا بعض المشاركين الشركاء في التنمية إلى الوفاء بتعهداتهم المالية إزاء أفريقيا وأقل البلدان نمواً في إطار الآليات والاتفاقيات القائمة، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومرفق البيئة العالمية. واعتُبر أن الأونكتاد ينبغي أن يواصل أبحاثه بشأن التحول الهيكلي المستدام وأن يوثق أفضل الممارسات في مجال التنمية المستدامة في مختلف المناطق كوسيلة لتعزيز تقاسم أقاليمي للنجاحات والدروس المستفادة. وفي هذا السياق، ينبغي أن يستكشف الأونكتاد أيضاً السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز منتديات وآليات مثل "الشراكة الاستراتيجية الآسيوية - الأفريقية الجديدة" من أجل الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من تأثيرها الإنمائي. وما فتئت الوكالة التاييلاندية للتعاون الدولي في مجال التنمية تقدم المساعدة الفنية وتتيح برامج التدريب في أفريقيا منذ عام ١٩٧٨ في مجالات مثل الزراعة، والصحة العامة، والري، وتربية الأحياء المائية، والسياحة المستدامة؛ وينبغي أن تعزز آسيا وأفريقيا تعاونهما في مجال التنمية المستدامة.

٦- وتسعى حكومة إثيوبيا إلى تعزيز النمو المستدام والمنصف، لا سيما من خلال "استراتيجيتها الخضراء" لمواجهة تغير المناخ. ومن الأهمية بمكان عدم تثبيط البلدان الأفريقية بصورة منهجية عن اللجوء إلى الزراعة على نطاق واسع كوسيلة لزيادة الإنتاجية الزراعية. واتخذت حكومتا مصر والمغرب أيضاً خطوات لتعزيز التنمية المستدامة من خلال جهود مبدولة على النطاق الإقليمي. فعلى سبيل المثال، يقدم الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا الدعم إلى بلدان أفريقية أخرى من خلال تنظيم دورات تدريبية في عدد من المجالات، مثل الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية.

٧- وقال بعض المندوبين إن المجتمع الدولي بحاجة إلى ضمان ألا يؤدي اقتراح الدفع بأهداف التنمية المستدامة إلى صرف الجهود والاهتمام عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فأفريقيا ينبغي أن تطور نموذجها الخاص في مجال التنمية المستدامة على أساس يقوم على تولى بلدانها زمام أمورها بنفسها، ومع مراعاة خصوصيات البلدان الأفريقية وحاجتها إلى تحقيق القدرة على المنافسة الدولية. واعتُبر أنه من الضروري أن تحافظ أفريقيا على هامش سياساتي

لتحقيق النمو الأخضر، وأن يكفل المجتمع الدولي وجود أوجه مرونة في نظام حقوق الملكية الفكرية لضمان سرعة نقل التكنولوجيا.

٨- وأكد عدد من المشاركين دور الدول التنموية الفعالة في قيادة التحول الهيكلي المستدام. ودعوا الأونكتاد إلى تعزيز أعمالها بشأن موضوع الدولة كمحفز للتنمية، وبشأن مبادرات التكامل الإقليمي الجارية في أفريقيا، مثل الاتفاق الثلاثي لتحرير التجارة، ومنطقة التجارة الحرة القارية. وشملت القضايا الأخرى التي نوقشت مزايا تعزيز تفاوض الحكومات الأفريقية مع الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات بشأن ريع الموارد وتحسين إدارة هذه الريع بشكل عام، وتعزيز البنية التحتية والتعاون الإقليمي، وتعزيز تعبئة الموارد المحلية والأسواق المالية المحلية، ودعم تطوير المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم.

حلقة النقاش

٩- خلال حلقة النقاش المعنونة "نحو التحول الهيكلي المستدام في أفريقيا: التحديات والفرص"، أكد المشاركون من جديد أن النمو القائم في أفريقيا على السلع الأساسية وصادراتها لم يترجم إلى نتائج هامة على صعيد الحد من الفقر وتوليد فرص العمل والتحول المستدام، وأن التنمية الصناعية القائمة على اتباع سياسات في هذا المجال أصبحت مسلكاً أساسياً للقارة. ومع ذلك ينبغي ألا تهمل الزراعة كقطاع وألا تسمح البلدان الأفريقية بحدوث تحول هيكلي فيها يجلب عليها تأثيرات تضر بالبيئة.

١٠- وليس ممكناً اعتبار الفصل المطلق بين النمو والتأثير على البيئة خياراً لأفريقيا، نظراً إلى أن للمنطقة احتياجات اقتصادية أساسية وملحة يلزم تلبيتها. ويجب أن تُعطى الدول الأفريقية مساحة للحاق بركب مستويات المعيشة في البلدان الأخرى، لكن ينبغي لها في الوقت ذاته أن تسعى إلى زيادة إنتاجية الموارد. ومع أن انتقال أفريقيا نحو اقتصادات أكثر ملاءمة للبيئة من خلال التحول الهيكلي المستدام سيحلب الفرص، فلن يخلو الأمر من تحديات هامة لا بد من التصدي لها. وقدم المشاركون أمثلة على الكيفية التي يمكن بها لأفريقيا أن تجد مكانها في الاقتصاد العالمي الأخضر، وكيفية جعل الفصل النسبي بين النمو والتأثير البيئي مسألة ممكنة في أفريقيا، وكيفية تمكين البلدان الأفريقية من تحقيق قفزة تكنولوجية نوعية وبناء دول تنموية فعالة وتأمين التمويل لتحقيق تحولها الهيكلي المستدام.

١١- ويشكل "مسار النمو الجديد" في جنوب أفريقيا وبرنامج عمل الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي القائم على خمس نقاط مثالين على الجهود الجارية لتحقيق التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، يُذكر أن تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية يمكن أن يكون محركاً من شأنه تسريع وتيرة التحول الهيكلي في أفريقيا.

١٢- وتواجه عملية تنمية قطاع الطاقة المتجددة في أفريقيا قيوداً تتعلق بمسائل تمويلية وتنظيمية، مثل استمرار دعم الوقود الأحفوري في البلدان الأفريقية. وحدد المشاركون عدداً

من السياسات لتعزيز تطوير الطاقة المتجددة منها الإلغاء التدريجي لدعم الوقود الأحفوري، ومعالجة أوجه قصور السوق من خلال تقديم حوافز ووضع أطر تنظيمية ملائمة، وتعزيز الهياكل الأساسية للأسواق والآليات التي تقوم على السوق، مثل السوق الأفريقي للكربون وآلية التنمية النظيفة، وزيادة الاستثمار العام في الطاقة المتجددة، وزيادة التعاون الإقليمي من خلال تقاسم السلطة على الصعيد الإقليمي.

١٣- لقد كان تحقيق قفزات نوعية في مجال التكنولوجيا أمراً ممكناً في أفريقيا بالنظر إلى دخولها المتأخر إلى ميدان التصنيع. فعلى سبيل المثال، تعدّ مصاهر الألومنيوم في أفريقيا من بين الأكثر كفاءة في العالم بفضل مرافقها الإنتاجية الجديدة التي استفادت من أحدث التقنيات في هذا المجال. وتلقى البلدان الأفريقية حصة متزايدة من الاستثمارات في مجال الطاقة النظيفة. وتمثل إمكانات توفير الطاقة مجالاً لا يستهان به. فعلى سبيل المثال، في السنغال، تشير التقديرات إلى أن استبدال ١٠٠ في المائة من المصاييح المتوهجة بمصاييح فلورية متضامة، بتكلفة تقدر بـ ٥٢ مليون دولار، من شأنه أن يزيد من وفورات الطاقة سنوياً بـ ٧٣ في المائة. وعلاوة على ذلك، ثبت أن الاستثمارات الرامية إلى زيادة الإنتاجية في قطاع الزراعة تكتسي فعالية في الحد من الفقر في الريف تعادل ضعف فعالية الاستثمار في أي قطاع آخر، وأن الممارسات الزراعية المستدامة يمكن أن تزيد إنتاجية المزارع الصغيرة بنسبة ٧٩ في المائة في المتوسط. وأبرز المشاركون مبادرات سياساتية ناجحة في مجال التحول الهيكلي المستدام شهدتها جنوب أفريقيا وإثيوبيا والسنغال وأوغندا ومصر وكينيا والمغرب وناميبيا وغانا.

١٤- وشملت القضايا الأخرى التي أثّرت خلال المناقشات مسألة كيفية تأثير شروط التبادل التجاري الراهنة المتعلقة بأفريقيا على حوافز التحول الهيكلي المستدام، وشملت أيضاً الدروس المستفادة من آليات التمويل البيئية القائمة، والكيفية التي يمكن بها لهذه الآليات أن تكون مفيدة لأفريقيا، فضلاً عن الدور الذي يمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤديه في تمويل التحول الهيكلي المستدام. ولم تمثل المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء في قطاع الطاقة، على سبيل المثال، سوى نسبة ٢ في المائة من المساعدة المقدمة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠، مما يشير إلى ضرورة تغيير نسق تخصيص المساعدات. وأعرب بعض المشاركين عن خشيتهم من ألا يكفي إيجاد الحوافز في حد ذاته لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات القطاع الخاص المحلي في مجال الطاقة، ما دامت الربحية تظل المحفز الرئيسي للقطاع الخاص. ومع ذلك، ذهب البعض إلى أن عائد مشاريع الطاقة المتجددة يمكن في بعض الحالات أن يكون مرتفعاً بما يكفي لجذب الاستثمارات الخاصة، وأن حدوث مزيد من التراجع مستقبلاً في تكاليف اقتناء ونشر تكنولوجيات الطاقة المتجددة من شأنه أن يزيد من جاذبية الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة. وشدد عدد من المشاركين على الدور الحاسم للدولة في تعبئة الاستثمارات، ودعوا إلى استكشاف الاعتماد على تعبئة الموارد المحلية كمصدر للتمويل.

١٥ - وتساءل عدد من المشاركين عما إذا كانت هناك تقديرات متاحة تبين تكاليف تحقيق التحول الهيكلي المستدام في أفريقيا. واعتبر بعض المشاركين أن تحديد هذه التكاليف قد يكون أمراً من الصعب بلوغه في مرحلة تسبق التحول، وأنه ينبغي بدلاً من ذلك توجي تحديدها على أساس مستمر. واعتُبر أن تحقيق التحول الهيكلي المستدام مسألة تتطلب هجاً تدريجياً بدلاً من النقلة المفاجئة. وأشار مشاركون آخرون إلى أن أفريقيا ينبغي ألا تخشى السير في عملية التحول الهيكلي المستدام بسبب التكاليف، لأن النمو غير المستدام سيكون أكثر كلفة في المدى الطويل ولأن الهدفين المزدوجين المتمثلين في التحول الهيكلي والاستدامة البيئية أمران لا ينفصلان. فالعالم ينبغي أن يشهد نقلة في أنماط التفكير نحو التسليم بأن الاقتصاد ما هو إلا نظام فرعي من نظام الأرض.